قرارات الرئيس عيدروس الزبيدي: نفاذ الصبر وبداية التحول النوعي

الجنوب في مواجهة حرب شاملة: استهداف المواطن والسيادة

الأمناء / يحيى أحمد :

يشهد الجنوب مرحلة فاصلة من تاريخه، حيث بلغت الحرب المفتوحة ضده ذروتها على مختلف الصعد السياسية، الإعلامية، الخدمية، والتنموية، مستهدفة لقمة عيش المواطن وأمنه المعيشي. يقود هذه الحرب الحوثيون وحلفاؤهم من رموز السلطة الشرعية والجماعات الإرهابية ومافيات الجريمة المنظمة، في تحالف عملي يسعى للسيطرة على الجنوب واستغلال موارده وثرواته. هذه الحرب غير المعلنة استهدفت نجاحات الجنوب العسكرية والسياسية والاجتماعية، واعتُبرت رد فعل على الانتصارات التي حققها تحت قيادة الرئيس عيدروس الزبيدي والمجلس الانتقالي الجنوبي.

عجز القوى الشمالية وتحولات الأجندات

في مرحلة مبكرة من المواجهة مع الحوثيين والمشروع الإيراني، ومع دعم التحالف العربي، اتضح عجز القوى السياسية والعسكرية الشمالية عن تحقيق أي مكاسب على الأرض، ليس بسبب قلة الدعم، بل نتيجة حسابات سياسية خاطئة وتآمر ممنهج. بعد نجاح الجنوبيين في تحرير أراضيهم، تحولت أهداف الشركاء الشماليين نحو إعادة السيطرة على الجنوب وإدارته واستغلال موارده، ما دفع إلى تصعيد المواجهة مع المجلس الانتقالي.

تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي

جاء تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي في 2017، وتفويض الرئيس عيدروس الزبيدي قيادة النضال التحرري، ليشكل حائط صد أمام مشاريع الشماليين في السيطرة على الجنوب، خصوصًا بعد نجاح المقاومة الجنوبية في تصفية فلول القاعدة وداعش، الأداة المسلحة للإخوان المسلمين في عدن وبقية المحافظات الجنوبية.

مثل المجلس الانتقالي امتدادًا متطورًا للنضال السلمي والعسكري للشعب الجنوبي، وحاضنة سياسية قيادية لمختلف تيارات الثورة الجنوبية، وأداة سياسية لقيادة الشعب نحو تحقيق كامل أهدافه وتطلعاته المشروعة، ما دفع القوى الشمالية إلى تصعيد المواجهة المباشرة، بدءًا من الأعمال الإرهابية إلى المعارك العسكرية المفتوحة مثل غزوة خبير 2018م وعمران، والتي استمرت في محافظات جنوبية متعددة تحت شعارات مختلفة.

الشراكة العرجاء واتفاق الرياض

جاء اتفاق الرياض في نسختيه الأولى والثانية في سياق محاولات التحالف لتوحيد الشرعية وتعزيز تحالفاتها، بعد حوارات مع المجلس الانتقالي، حيث تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات والآليات لتنظيم الشراكة. حاول الانتقالي الحفاظ على هذا التحالف وتحقيق أهدافه في التنمية وتحرير الأراضي، لكنه واجه معوقات كبيرة.

استُغلت بعض بنود الاتفاق كـ"حصان طروادة" لتفتيت وحدة الجنوب، وإثارة الفتن الداخلية، وتعطيل عمل المؤسسات الرسمية، وإغراقها بالفساد والاقتصاد الطفيلي، مستندة إلى سلطات القيادة العليا وأحزاب شمالية ومؤسسات الدولة العميقة، بما فيها البرلمان ومجلس الشورى، والمنظومة الإعلامية للإخوان المسلمين.

قرارات الرئيس عيدروس الزبيدي

في مواجهة هذه التحديات، وأمام انهيار المؤسسات واستمرار فساد منظومة الشرعية، اتخذ الرئيس الزبيدي قرارات حاسمة لتعزيز سيادة الجنوب وحماية مصالح شعبه، مؤكدًا أن الأرض والشعب والسيادة والقرار للجنوبيين. هذه القرارات جاءت بعد تعطيل تنفيذ المقترحات التي عرضت على الرئيس رشاد العليمي، وأصبحت ضرورية لحماية حقوق المواطن الجنوبي واستعادة فعالية المؤسسات.

ردود الفعل الشعبية والسياسية

لاقت قرارات الرئيس الزبيدي ترحيبًا واسعًا من الشارع الجنوبي، بما في ذلك الفئات التي كانت تنتقد الانتقالي سابقًا، واعتبرها المواطنون خطوة أولى نحو استعادة الحقوق والخدمات الأساسية. بالمقابل، أثارت القرارات صدمة لدى السلطة الشرعية وأحزابها، التي شنّت حملة إعلامية وسياسية واسعة، محاولين تبرير معارضتهم عبر وصف القرارات بأنها تجاوز للصلاحيات وغير دستورية، وسعوا للحصول على دعم الرباعية الدولية للضغط على الانتقالي.

الفصل بين مشروعين متصادمين

أظهرت القرارات حالة فرز واضحة بين مشروعين متناقضين على الساحة الجنوبية: مشروع يرفض الهيمنة الشمالية ويطالب بالاستقلال والسيادة، ومشروع آخر يسعى للحفاظ على الوضع القائم لاستغلال الموارد والنفوذ. هذا الفرز يعكس تراكم وعي سياسي واجتماعي، ويضع تحديات أمام المجتمع الدولي لفهم جذور الأزمة اليمنية، وإعادة النظر في الحلول المقترحة بعيدًا عن مصالح الأطراف المسيطرة.

موقف التحالف العربي والدور الجنوبي

المجلس الانتقالي دعم الجهود المشتركة للتحالف العربي في مواجهة الحوثيين، لكنه رفض استغلال هذه المواقف لتحقيق أطماع في الجنوب أو إعادة السيطرة عليه بالقوة السياسية. وأكد الرئيس الزبيدي أن أي استمرارية للنهج السابق تعني استمرار الفساد والتدهور، وأن المجلس الانتقالي سيعيد ضبط التوجه لضمان استقلال القرار الجنوبي وإدارة شؤون المواطنين بعيدًا عن التدخلات الخارجية.

أهمية القرارات ومستقبل الجنوب

تكشف قرارات الرئيس الزبيدي هشاشة الشراكة مع الشرعية واستغلالها البراغماتي للجنوب، وتضع حدًا للانتهاكات السابقة. كما تؤكد أن مستقبل الجنوب سيكون مرتبطًا بقدرة المجلس الانتقالي على تحويل التضحيات العسكرية والسياسية إلى مكاسب وطنية على الأرض، واستعادة السيادة وتفعيل مؤسسات الدولة بما يخدم المواطنين ويحقق العدالة والتنمية

قرارات الرئيس عيدروس الزبيدي تمثل نقطة تحول نوعية في مسار النضال الجنوبي، حيث أعادت بوصلة السياسة والقرار إلى الشعب الجنوبي، وكشفت هشاشة الشراكات السابقة. تؤكد هذه الخطوة أن الجنوب لن يقبل بإعادة الهيمنة عليه، وأن المسار المستقبلي سيعتمد على إدارة شؤونه بشكل مستقل، مع الاستمرار في دعم التحالف العربي في مواجهة الحوثيين، وتحويل انتصاراته إلى مكاسب ملموسة تضمن حياة كريمة لشعبه.

الهيئة الإدارية للجمعية تستعرض مستجدات الأوضاع وتجدد تأييدها المُطلق لقرارات الرئيس الزُبيدي الأخيرة

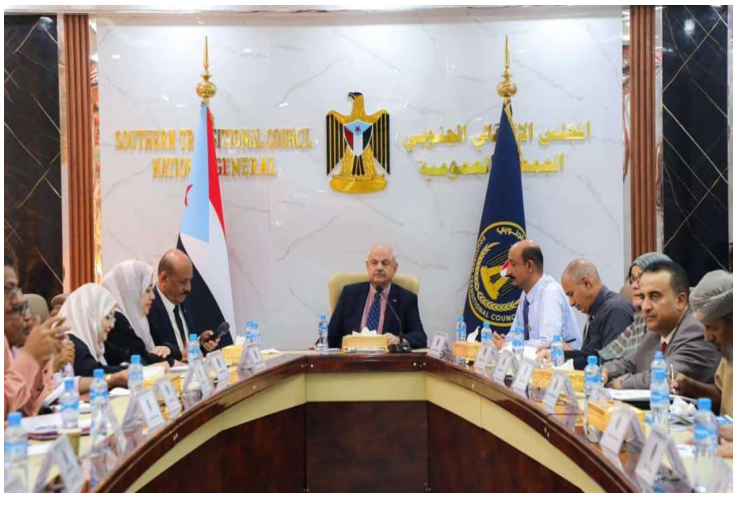

الأمناء / خاص:

استعرضت الهيئة الإدارية للجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي، خلال اجتماعها الدوري، أمس، مستجدات الوضع العام في الجنوب، وفي مقدمتها أهمية القرارات الأخيرة الصادرة عن الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والتي حظيت بتأييد واسع ومطلق من مختلف شرائح الشعب في الجنوب من المهرة حتى باب المندب.

وجدّدت الهيئة الإدارية، خلال الاجتماع، اليوم، برئاسة عصام عبده علي، نائب رئيس الجمعية، تأييدها الكامل لتلك القرارات التاريخية، معتبرة إياها محطة مفصلية تجسد الإرادة الشعبية الجنوبية، وخطوة مهمة لتمكين الكوادر الجنوبية في مرافق ومؤسسات الدولة التي هُمِّش فيها الكادر الجنوبي لسنوات طوال، بما يفتح الطريق أمام رفد مؤسسَات الدولة بكوادر كفؤة، وتعزيز الأداء المؤسسي في المرافق الحكومية بالجنوب.

وفي شأن آخر، أعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء استمرار تأخر صرف رواتب الموظفين للشهر الثالث على التوالي، مطالبة الجهات الحكومية المختصة ومجلس القيادة الرئاسي والبنك المركزي بسرعة اتخاذ إجراءات عاجلة وحلول فاعلة لهذه المعضلة.

كما استمعت الهيئة، إلى الإحاطة الأسبوعية المقدمة من لجنة الاقتصاد والخاصة بمستجدات أسعار الصرف وانعكاساتها على أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى جانب أسعار الأدوية والخدمات، مُشددة في السياق على ضرورة مضاعفة الرقابة على تداولات الأسعار للحد من أي تداعيات سلبية على المواطنين. كما استعرضت الهيئة، عدداً من التقارير المقدمة من لجان الجمعية.